

نظام الحماية الإجتماعية ودوره في ضمان إستقرار الأسرة الجزائرية
-الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (ADS) نموذجاً-

*The social protection system and its role in ensuring the stability
of the Algerian family -The National Agency for Social
Development (ADS) as a model-*



السعيد جقيدل¹، سليمان شلباك²

¹ مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، s.djekidel@crsic.dz

² مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، s.chelbak@crsic.dz



تاريخ النشر: 2023-04-26

تاريخ القبول: 2023-04-18

تاريخ الإرسال: 2023-04-11

ملخص:

نظام الحماية الإجتماعية في الجزائر يمثل سياسة الدولة الإجتماعية التي تحاول مساعدة الأفراد والأسر، خاصة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً في المجتمع، بدعمهم بكل الإمكانيات والوسائل المتاحة لمواجهة الأزمات الإجتماعية والإقتصادية، وعليه الجزائر تبذل مجهودات كبيرة في مجال تحسين الحالة الإجتماعية للفئات المحتاجة، من خلال توفير متطلبات رعاية وتأهيل من هم بحاجة لمساعدات دائمة، مثل رعاية الأيتام ورعاية الأحداث ورعاية المسنين، من خلال برامج الحماية الإجتماعية، وبرامج الدعم والتمويل الإجتماعي، وتمويل الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعانة زواج للأيتام، والتمويل الإجتماعي والأسري، وبرامج الدعم السكني، وخدمات التقاعد والتأمينات الإجتماعي وخدمات حماية الأسرة وبرامج الدعم والتمويل للباحثين عن عمل، ويتم تحقيق هذه الجهود من خلال تكامل نظام الحماية الإجتماعية وفق إستراتيجيات تهدف لإستقرار المواطنين وتحسين جودة حياتهم، ودعمهم المستمر على مستوى إقتصادي وإجتماعي ونفسي، للوصول إلى بناء مجتمعي مستقر وسليم في مكوناته الإجتماعية.

كلمات مفتاحية: الحماية الإجتماعية، الوكالة الوطنية، التنمية الإجتماعية، حماية الأسرة وإستقرارها.

Abstract:

The social protection system in Algeria represents the state's social policy that tries to help individuals and families, especially the poor and most needy groups in society, by supporting them with all available capabilities and means to face social and economic crises, and therefore Algeria is making great efforts in the field of improving the social situation of the needy groups, by providing the requirements for the care and rehabilitation of those in need of permanent assistance, such as orphan care, juvenile care and elderly care, through social protection programs, support programs, social financing, and financing Persons with disabilities, marriage subsidy for orphans, social and family financing, housing support programs, retirement services, social insurance, family protection services, support and financing programs for job seekers, and these efforts are achieved through the integration of the social protection system according to strategies aimed at stabilizing citizens and improving their quality of life And their continuous support at the economic, social and psychological levels, to reach a stable and sound community building in its social components.).

Keywords: social protection; national agency; Social Development; protection and stability.

1- المؤلف المرسل: السعيد جقيدل، الإيميل: s.djekidel@crsic.dz

مقدمة:

تعتبر الحماية الإجتماعية عنصراً أساسياً في الإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية والإستقرار السياسي والنمو الشامل، وأنظمة المساعدة الإجتماعية تتجسد من خلال برامج مصممة لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفاً الذين ليس لديهم أي وسيلة أخرى للدعم أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية أو المعاقين أو الفقراء بدون كفيل أو دخلاً مالياً، وتحاول هذه البرامج تحسين معايير المعيشة.

وتعتمد الجزائر على تنفيذ عدد من برامج المساعدات الإجتماعية للفئات الأكثر هشاشة، بتطبيق نظام الحماية الإجتماعية المناسب وطنياً وفق الإجراءات ذات الصلة موضع التطبيق وتحقيق التغطية الأساسية لجميع الفئات المحتاجة، بحيث يلاحظ أن هذه البرامج الإجتماعية بدأت بشكل تطوعي وأصبحت ذات طابع قانوني ونظامي من خلال إنشاء وزارة التضامن الوطني وقضايا الأسرة، إذ تطورت الحماية الإجتماعية للفئات الخاصة التي تحتاج إلى رعاية إجتماعية وإقتصادية من العمل التطوعي إلى تحديدها بمجموعة من التشريعات واللوائح والمبادئ التوجيهية في مجال التكفل بالأشخاص تتضمن تدابير وإجراءات تهدف أساساً إلى إعادة إدماج للفئات المعوزة من السكان في وسطها العائلي والاجتماعي، وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات والجمعيات المدنية الوطنية، تجسيدا للمبادئ المنصوص عليها في المواثيق الأساسية للدولة الجزائرية التي منها التمسك بقيم العدالة الإجتماعية، والتضامن الوطني، والمساواة بين المواطنين، وإسعاف المعوزين منهم بجميع أصنافهم.

وتعتبر الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية إحدى روافد التنمية بالبلاد إذ تقوم بالتقرب من الفئة الاجتماعية الهشة والمناطق الفقيرة من خلال خلاياها الجوارية المنتشرة عبر بلديات الوطن لرصد انشغالاتها، وتعمل الوكالة علي تحقيق منفعة اقتصادية وإجتماعية من خلال برامج التنمية الاجتماعية المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، بواسطة التضامن والمنح المختلفة للوصول إلى الفئات الهشة، و التكفل الشامل بالمحتاجين عبر مختلف ولايات الوطن، وتقوم الخلايا الجوارية للوكالة على الإدماج المهني وخلق مناصب شغل والمرافقة النفسية و تقييم الحاجات وذلك بوضع بعض الفئات السكانية في إتصال مباشر مع السلطات المعنية.

ومنه نتسأل حول دور الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية(ADS) في حماية الأسرة وضمان إستقرارها؟

وللإجابة على هذا التساؤل المحوري تحاول هذه المداخلة معرفة:

- مفهوم نظام الحماية الاجتماعية.

- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعي(ADS) .

- دور الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية(ADS) في حماية الأسرة وضمان إستقرارها.

1. الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية محورا أساسيا للعديد من البلدان وتختلف أدوات الحماية الاجتماعية من دولة لأخري مثل الجزائر التي تعتمد على برامج الحماية الاجتماعية كوسيلة للإستفادة من التنمية الاجتماعية التي هي حق من حقوق الإنسان لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، تشمل تغطية الحماية الاجتماعية الشاملة: "تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات المالية إلى المحتاجين إليها، وخاصة الفئات المحتاجة المحرومة والمعدومة الدخل المالي والإعانات والدعم إلى السكان في سن العمل في حالات الأمومة، أو الإعاقة،

أو إصابات العمل، أو الذين لا يشغلون أي وظائف، والمعاشات التقاعدية للمسنين وتقدم المساعدات من خلال الإعانات الإجتماعية وخدمات المساعدة الإجتماعية، وبرامج الأشغال العامة، وغيرها من البرامج التي تكفل تأميننا للدخل المالي، فإستحداث نظم وتدابير حماية إجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفئات الفقيرة والأكثر إحتياجاً لها في المجتمع، وتربطهم بالوظائف، وتحسين الإنتاجية، والإستثمار في صحة أولادهم وتعليمهم، وحماية المسنين، فتصميم برامج للمساعدة الإجتماعية وأنظمة إيصالها والتشجيع على تبنيها، والإستثمار بكثافة في المبادرات الهادفة إلى تحسين فرص العمل".¹

تساعد أنظمة الحماية الإجتماعية الأفراد والأسر، وخاصة الفئات الفقيرة والأكثر إحتياجاً، على مواجهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، والإستثمار في صحة أولادهم وتعليمهم، وحماية المسنين، وتمثل برامج الحماية الإجتماعية جوهر عملية تعزيز رأس المال البشري للفئات الأكثر إحتياجاً وتمكن برامج الحماية الإجتماعية مواجهة عدم المساواة، وتبني القدرة على مواجهة الأزمات، وتنتهي حلقة الفقر فهي تساعد الفئات الفقيرة التخفيف عليها إجتماعياً، وتتيح الفرص لهم ليصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع و تحسين معيشتهم ومعيشة أسرهم²، فالتنمية الإجتماعية الوطنية الفعالة لها أدوات فعالة لتوفير أمن الدخل وتجنب الفقر وإنعدام المساواة والحد منهما وتعزيز الإدماج الإجتماعي، وهي تشكل إستثمار مهما في رفاهية السكا، من خلال تحسين الرعاية الصحية وتوفير متطلبات العيش الكريم للعائلات المحتاجة، مما يعزز التماسك الإجتماعي ويسهم بالتالي في بناء السلم الإجتماعي وقيام مجتمع يشمل الجميع وعولمة عادلة تضمن ظروف معيشة للجميع، وتعتبر الحماية الإجتماعية ضمن السياسات المتكاملة من خلال أن:

- الحماية الإجتماعية أيضا إحدى السياسات المحورية في تحقيق قدر أكبر من المساواة، بإعتماد سياسات إجتماعية لتحقيق العدالة الإجتماعية التحويلية وفق أربعة محاور: الإنتاج، وإعادة التوزيع، وإعادة الإنتاج الإجتماعي، والحماية الإجتماعية ،وتشمل الحماية الإجتماعية بحسب التأمينات الإجتماعية، والخدمات، والمساعدة الإجتماعية³.
- الحماية الإجتماعية لا يمكن أن تتحقق من خلال تدابير إستعجالية غير مدروسة كإستجابة مباشرة وحيدة لمواجهة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية لمجموع السكان المحرومين والمهمشين والمقصين، ولكن "يتطلب نظام قانوني إقتصادي وإجتماعي شامل، تتمثل أنشطته في وضع المعايير في مجال الحماية الإجتماعية كمبادئ و سياسات وإستراتيجيات الحماية الإجتماعية بهدف تأمين تغطية شاملة من حيث الأشخاص المحميين حماية شاملة من حيث المخاطر حماية إجتماعية وطنية بإعتبارها إستراتيجية من أجل ضمان المستويات الأساسية للعيش الكريم وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية(ويسمى البعد الأفقي) وتأمين تدريجي لمستويات عالية من الحماية والمعايير المقدمة لأكثر عدد ممكن من الأشخاص وفي أقرب وقت ممكن(ويسمى البعد العمودي)⁴.

وعليه: الحماية الإجتماعية من "الأدوات الفعالة للوقاية من مجموعة المخاطر والحد من الفقر وأساسا لبناء مجتمعات تسودها ، العدالة، والمساواة، والسلام. والحماية الإجتماعية هي عنصر أساسي في العقد الإجتماعي الذي بإحترام واجباتها تلتزم بمقتضاه الدولة قانونيا وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من الإحتياجات، وخدمات الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم،

وقد حققت المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة تقدماً كبيراً من خلال تحسين سياسات وبرامج الحماية الإجتماعية على الرغم من التحديات المختلفة، فالحماية الإجتماعية هي نتيجة محددة للسياسات العامة التي تعمل على تحسين حياة المواطنين⁵، والجزائر من خلال محاولتها لتطوير سياسات الحماية الإجتماعية الضرورية بإستحداث برامج يتم تنفيذها وتمويلها وتقييمها بفعالية، تهدف للحماية الإجتماعية تتوافق مع مضمون إحتياجات فئات المجتمع، هذه البرامج والتي منها الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (ADS) ، تقوم بتوفير الحماية ضد المخاطر والتحديات طوال حياتهم عبر المساعدة الإجتماعية، وتقديم الدعم والتمكين للفئات المختلفة، التي تعزز من قدرة المجموعات على لعب دوراً فعالاً والمشاركة في النمو الإقتصادي والإجتماعي وتطور المجتمع بشكل متكامل يضمن التنمية المستدامة بما يمكن من تعزيز التحولات من الإنتاجية المنخفضة والأنشطة الفرعية إلى فرص عمل عالية الإنتاج، ومن الإقتصاد غير المنظم إلى الإقتصاد المنظم، والتنمية الإجتماعية من خلال الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية تعزز الإنتاجية والقابلية للإستخدام وتدعم التنمية الإقتصادية، وتشجع على التكيف مع التغيير وتسهيل تحقيق التغيير الإجتماعي الإيجابي.

2. التعريف بالوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (ADS)

1.2. الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (ADS):

تهدف التجربة الجزائرية في سبل تعزيز المجال الإجتماعي والحماية الإجتماعية من خلال مجموعة من البرامج الوطنية للحماية الإجتماعية الموجهة لحماية الأسرة من الأفات الإجتماعية والتهميش والفقر والحرمان، وجعلها أكثر تكيفاً مع إحتياجات الأسرة، بما يجعلها أكثر فعالية مع إحتياجات الواقع الإجتماعي للأسرة الجزائرية ومتطلباتها.

وتعتبر الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية واحدة من أهم المؤسسات العمومية التي تهتم بالتنمية الإجتماعية في الجزائر، ذات طابع خاص تتمتع بإستقلالية

إدارية ومالية تضمن لها مرونة وشفافية في تسيير برامجها تهتم بمتابعة العملية التنموية الإجتماعية لها قانونها الخاص الذي يهدف لمجابهة الفقر والتهميش الإجتماعي، من أجل التخفيف من حدة الإنعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الإجتماعية الضعيفة ويتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الذي تعاني منه الفئات الإجتماعية المحرومة، تنشط وكالة التنمية الإجتماعي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بحيث تخضع مختلف نشاطاتها و برامجها للمتابعة الميدانية من طرف الوزارة الوصية، وهي موجهة للأفراد والأسرة على شكل مشاريع تنموية إجتماعية، من خصائص هذه البرامج الترقية الإجتماعية والإنقاء والإختيار التمويل المناسب للمشاريع من خلال النشاطات لفائدة السكان المحرومين وكل مشروع إقتصادي وإجتماعي يساعد على تلبية الإحتياجات الإجتماعية للفئات المحرومة في المجتمع.

2.2 نشأة وكالة التنمية الإجتماعية:

الحكومة الجزائرية إستحدثت وكالة التنمية الإجتماعية بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 1996/06/29 من أجل التكفل بالأسر المحرومة والمهمشة في المجتمع فأعتمدت الدولة الجزائرية من خلال الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية على مجموعة برامج تهتم بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية للفئات الهشة خاصة وسعيا منها لدعم سياسة التشغيل الوطنية ووفقا لإنتراماتها الإجتماعية، فوكالة التنمية الإجتماعية (ADS) عززت الترتيبات المؤسسية التي وضعتها الدولة للتدخل الإجتماعي للتخفيف من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية الناتجة عن تنفيذ خطة التكيف الهيكلي سنوات 1990⁶، وبداية من سنة 2008 تم تحويلها من سلطة وزارة التشغيل والعمل لتصبح تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة⁷ والمتضمن وضع وكالة التنمية

الإجتماعية تحت الوصاية المباشرة لوزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.

تتواجد وكالة التنمية الإجتماعية على المستوى الوطني من خلال مقرها المركزي و من خلال هيئات تابعة لها وفق دليل الإجراءات لوكالة التنمية الإجتماعية الجزائرية، في ديسمبر 1997، والتي تتمثل فيما يلي: المادة 196 من الأمر رقم 95/27 إستحدث هيئة ذات طابع إجتماعي خاص أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 96/232.

الأمر رقم 27/95 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن القانون المالية لسنة 1996 الجريدة الرسمية العدد 82 سنة 1995.

المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 1996/06/29 الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية ويحدد قانونها الأساسي جريدة الرسمية عدد 40 سنة 1996، وعليه نجد بأن الهيئات تابعة لها:

- على المستوى المركزي: مديرية عامة، 06 مديريات مركزية: منها مديرية المالية والمحاسبة، مديرية الإدارة والوسائل، مديرية الدعم الإجتماعي، مديرية التنمية الجماعية للخلايا الجوارية، مديرية برامج التشغيل والإدماج، مديرية الدراسات والتخطيط، خلية التدقيق الداخلي و خلية الإتصال.

- على المستوى الجهوي: أحد عشر (11) فرع جهوي: الجزائر، عنابة، بجاية، المدية، مستغانم باتنة، سيدي بلعباس، تيارت، تبسة، ورقلة و بشار.

- الهيئات القانونية: تضم وكالة التنمية الإجتماعية هيئتين قانونيتين: هيئة مجلس توجيهي يتكون من أعضاء تمثل مختلف الوزارات والحركة الجمعوية ويساهم في أخذ القرار بخصوص مختلف ملفات التسيير الخاصة بالوكالة، كمخطط العمل السنوي والميزانية السنوية والتقارير الثلاثي لنشاط الوكالة.

- هيئة لجنة مراقبة: تتكون من أعضاء تابعة للمجلس التوجيهي ومكلفة بمتابعة سير البرامج التي تم الموافقة عليها وتجسيدها⁸.

3.2 أهمية إنشاء جهاز الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية:

إهتمت الجزائر بتوفير مختلف الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد والمجتمع بكافة فئاته، من خلال إستحداث برامج وقائية لتعزيز دعم القدرات المتزايدة لمتطلبات العيش الكريم، وعليه تم إنشاء جهاز الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية الذي يمثل وسيلة تنفيذية للإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية، والجهة المسؤولة عن تلبية الإحتياجات التنموية للأسر في المناطق المعزولة والمهمشة والمحرومة ، والإشراف الفني على الجمعيات والمؤسسات التي لها صلة بالعائلات التي تتطلب مساعدتها.

1.3.2 دورها الرئيسي:

يتجسد دورها الرئيسي في تشجيع الجمعيات والمنظمات في القطاع غير الربحي على القيام بأدوارها وتمكين من أداء مسؤولياتها والمشاركة في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة للأسرة الجزائرية ، وتعزيز ثقافة العمل التطوعي وتحفيز الأفراد والمنظمات على القيام به، والإسهام في تمكين الفئات المحتاجة من أداء برامج المسؤولية الإجتماعية، بما يسهم في بناء عمل تنموي مستدام يواكب المتغيرات العالمية والتطور الحضاري الذي تشهده الجزائر على كافة المجالات، وبما يدعم المساهمة التنموية للأسر وإدخالها في العملية التنموية الشاملة والهادفة للقضاء على مشاكل الفقر والحرمان والتهميش والإقصاء ضمانا لإستقرار المجتمع الذي يتم من خلال إستقرار الأسرة والتكفل بكل متطلباتها وتلبية إحتياجاتها.

2.3.2 مهام وكالة التنمية الإجتماعية:

وفقا للمادة 126 من الأمر 95/27 المؤرخ يوم 1995/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1996 أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/232 ليوم

1996/06/29 مؤسسة ذات طابع مخصص تحت تسمية" وكالة التنمية الاجتماعية ADS (Agence de développement social) "الجريدة

الرسمية، المادة126 من الأمر 95/27 المؤرخ يوم 1995/12/31المتضمن قانون المالية لسنة 1996 ، ومن مهامها الترقية (الإجتماعية والإقتصادية)، إنتقاء (الفئات الإجتماعية المحرومة)، التمويل الكلي أو الجزئي(عن طريق مجموعة من البرامج)⁹.

تم إسناد المهام للوكالة الوطنية من طرف وزارة التضامن الإجتماعي بالإشراف على كل البرامج ذات الصيغة الإجتماعية التي تتميز بأنها ممولة كلية من طرف الدولة وموجهة لفئات إجتماعية معينة ومحددة" تتمثل مهامها بموجب قانون تأسيسها، الذي يركز على ترقية وإختيار وتمويل عن طريق المساعدات والإعانات أو أي وسيلة أخرى ملائمة النشاطات والمشاريع الموجهة لصالح الفئات الإجتماعية المحرومة والهشة،والقيام بمجموعة من النشاطات والتدخلات لصالح الفئات السكانية المحرومة، من خلال كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة العمومية الإجتماعية والإقتصادية المتضمن الإستعمال المكثف لليد العاملة المبادر به من طرف الجماعات المحلية السكانية أو أي هيئة عمومية أو خاصة قصد ترقية و تنمية التشغيل، وتمويل جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة بواسطة النشاطات التي تساهم في تطوير المؤسسات المصغرة العائلية.

فجهاز الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية من صلاحيات وزارة التضامن الوطني وقضايا الأسرة مهمته دعم ومساعدة مختلف الفئات الهشة في المجتمع من خلال إهتمامها:

- بمساعدة الفئات الهشة من خلال الخلايا الجوارية المنتشرة والتي تساهم في نقل إنشغالاتهم وتتبع مشاكلهم وبهدف التخفيف من التغيرات الحاصلة والتي

أثرت على المجتمع خاصة منه الذين يعانون الفقر والوكالة ببرامجها تحارب البطالة والفقر والتهميش.

- مساعدة الفئات المحتاجة وتوجيهها نحو مجالات العمل التنموي بما يسهم في توفير حياة كريمة وتحقيق النمو والتطوير والإستقرار الإجتماعي للمجتمع بكل فئاته، وتفعيل المشاركة المجتمعية والوقاية من عوامل الضعف والتفكك ومحاربتها .

- مكافحة الفقر والتهميش الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع خصوصا بالمناطق الريفية والنائية بإنشاء مشاريع إجتماعية تؤدي للرفع من المداخل العائلية.

- مساعدة الطبقة المتوسطة في المجتمع ببرامج التضامن الوطني الموجهة لهم خصيصا.

كما أنها مكلفة بالبحث وجمع كل أنواع المساعدات المالية والتبرعات والهبات، سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو متعدد الأطراف من أجل تحقيق مشاريعها التنموية الإجتماعية، وأيضا وضع شراكة مع المجتمع المدني وإشراك الجمعيات خاصة ذات الطابع الإجتماعي¹⁰.

تعمل على تحقيق المنفعة الإقتصادية والإجتماعية من خلال خلاياها الإجتماعية التضامنية المنتشرة في البلديات التي تقوم بمهمة الإدماج الإجتماعي ومساعدة ومرافقة النفسية وتقييم الإحتياجات الضرورية للأسرة ، كما أنها تبحث وتستطلع وتجمع المساعدات المالية الخاصة من الهبات والتبرعات الوطنية والدولية قانونيا ، لأداء مهام وموجهة للتلبية الإحتياجات الإجتماعية.

كما أن الوكالة تهدف للأمن الإجتماعي وتكريس حماية الدولة للفئات المحرومة والمهمشة من خلال تنفيذ نشاطات وبرامج موجهة للفئات الإجتماعية المحرومة من خلال جهاز الشبكة الإجتماعية وجهاز دعم الشبكة الإجتماعية¹¹.

4.2 نطاق المسؤوليات:

- 1- المشاركة في تطوير السياسات التنموية والإجتماعية بما يحقق مطالب المجتمع ودعم المجتمع المحلي في مجموعة من القضايا بهدف زيادة جودة الحياة من خلال تفعيل المراكز المجتمعية وكالة التنمية الإجتماعية.
 - 2- التواصل والتعاون مع المنظمات واللجان والجمعيات القانونية والمختصة وغيرها المكلفة بتنمية المجتمع لضمان تكامل الجهود وتظافرها وفعاليتها من أجل تحقيق النتيجة المرجوة بما في ذلك الإستثمار الإجتماعي التنموي.
 - 3- تقييم الشراكات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات مع القطاع الخاص، وتمكين برامج المسؤولية الإجتماعية لمختلف مصادر التعاون المحلي والجهوي والوطني والدولي.
 - 4- إدارة التواصل مع الشركاء المجتمعيين (قطاع حكومي، خاص، غير ربحي) لتقديم برامج مساعدة ذات الإهتمام المشترك.
 - 5- إدارة البرامج التنموية الإجتماعية والتنسيق مع كافة القطاعات التابعة للوزارة والتنسيق مع الجهات الحكومية وتمثيل الوزارة في إستراتيجية التنمية الإجتماعية
 - 6- الإشراف الفني والتقني على مراكز التنمية الإجتماعية من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة الإجتماعية.
 - 7- توفير قاعدة بيانات تفاعلية مع الجهات ذات العلاقة بالاحتياجات التنموية لتنفيذ مشروع إجتماعي كامل يشمل كافة الفئات المحتاجة من الأسر.
 - 8- تأسيس حوكمة لمراكز والوكالات الخاصة بتنمية وتطوير المجتمع والفئات الإجتماعية المتضررة من الواقع¹².
3. دور الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية

الوزارة تشرف وتتابع الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والجمعيات التعاونية، ولجان التنمية الإجتماعية، ومراكز التنمية الإجتماعية، من خلال عملية التخطيط وإتخاذ القرار والتنفيذ وتحمل المسؤوليات الخاصة بالمشاريع التنموية وبرامجها، وتسعى وكالة التنمية الإجتماعية إلى ترسيخ مفهوم التنمية الإجتماعية بشكل عام في المجتمع وبأنه عملية توعوية وقائية موجهة لصياغة بناء حضاري متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، تقوم على مبدأ المشاركة الجماعية الإيجابية من قبل الأفراد عن طريق المشاركة الإجتماعية بين العائلات المحتاجة بالتكافل والتضامن، ويتركز دور هذه الوكالة على أمور عدة أهمها:

- **الإشراف على برامج الجمعيات والمؤسسات الخيرية والجمعيات التعاونية** ذات النشاط الخيري والتعاوني الذي يعتبر من جوانب النشاط الإقتصادي الوطني الأساسي في برامج تنمية المجتمعات المحلية بمبادرة ومشاركة جماعية للمواطنين وبالإعتماد على الموارد المادية والبشرية التي يمكن توفرها محليا، حيث سعت إلى زيادة التوسع في إنشاء عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية وعدد من الجمعيات التعاونية، والإشراف على لجان التنمية الإجتماعية التي تسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع المحلي ومقابلة متطلباته الأساسية وإحداث التغيير عن طريق تقديم خدماتها لرفع مستوى الأفراد في المجتمع وتزويدهم بالخبرات والمهارات والمعارف الجديدة التي تعينهم على تدبير شؤونهم وحل مشكلاتهم وإكسابهم خبرات ومهارات مفيدة تحفز على العمل والتعاون وتحمل المسؤولية وإكتشاف القيادات المحلية القادرة على المشاركة في دفع عجلة التنمية ورفع كفاءتها ويشتمل إشراف الوكالة على هذه البرامج بالإشراف المالي والإداري وفقا للأنظمة واللوائح والقواعد الخاصة بكل منها.

- **تنفيذ البرامج التنموية وبخاصة الوقائية والتوعوية والتوجيهية** ففي الجانب الوقائي الإجتماعي الإهتمام بالبرامج المرتبطة والموجهة للفرد ضرورية وهامة، فالحوادث كالأمرض والجهل والفقر والحرمان والتهميش والإقصاء، وبرامج

الوقاية الإجتماعية مسؤولية إجتماعية ومسؤولية جماعية وفردية للحد من إنتشار مثل هذه الحوادث في المجتمع، وتعمل على إستثمار الجوانب الإيجابية لدى أفراد المجتمع من طاقات وقدرات وتوجيهها التوجيه الحسن، كما أن الإهتمام بجانب التوعية الموجهة التي تعتبر أحد أهم أدوات الوقاية في المجتمع.

4. أهمية برامج الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية

تعتبر هذه البرنامج مساهمة في المكافحة ضد الفقر والحرمان قصد تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المعوزة وذلك من خلال تعزيز النشاطات القطاعية التابعة للدولة، وهذا من خلال إنجاز مشاريع إقتصادية وإجتماعية مشجعة لمساهمة الفئات السكانية ومستجيبة للحاجيات الأولوية المعبر عنها من طرف هذه الفئات، كما أنها تتجسد على الميدان مفهوم التنمية الإجتماعية، بدعم من الوزارة المكلفة بذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة بإشرافها ومشاركتها في إنجاز مشاريع إجتماعية وإقتصادية موجهة لتلبية إحتياجاتهم الأساسية ومساهمة في الوعي الإجتماعي لدى هذه الفئات السكانية، فإستهداف المناطق المحرومة والفئات السكانية الأكثر حرمانا التي تتمثل في الفئات السكانية الريفية،البطالين والعنصر النسوي، وضمان مشاركة المستفيدين بنسبة محددة بـ10% من الكلفة الإجمالية للمشروع، تشكل هذه المساهمة ضمانا ملموسا على الإهتمام التام و الإنضمام الكلي للمشروع المتفق عليه مع الفئة السكانية و الممثلين عنها تشجيعا للمستفيدين على تنظيم أنفسهم بغرض متابعة إنجاز المشاريع وتحقيق الإنسجام والترابط بين كل من الجماعات المحلية، الفئات السكانية المستفيدة،والمنتخبين وممثلي الحركة الجمعوية وذلك بدعم من الخلايا الجوارية التابعة للوكالة.ويتم ذلك وفقا لما يلي:

- التعرف على المناطق المحرومة والفئات السكانية الأكثر هشاشة.
- تحديد الحاجيات ذات الأولوية و إختيار المشاريع التي يتطلبها المستفيدين.

- إنجاز مشاريع إجتماعية صغيرة ذات طابع إجتماعي وإقتصادي تستجيب للإنشغالات الإجتماعية والثقافية والترفيهية.
تشرف وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لوزارة التضامن الوطني على تسيير سبعة برامج:

- برنامج الخلايا الجوارية للتضامن (CPS) الخلية الجوارية التضامنية عبارة عن فريق متعدد الإختصاصات مكون من طبيب، أخصائي نفسي، أخصائي إجتماعي، مساعد إجتماعي ومهندس فلاحي أو إقتصادي. ويقوم هذا الفريق بعمل جوارى غرضه استهداف وإحصاء الفئات السكانية المعوزة لتمكينها من الوصول إلى تحقيق التنمية الإجتماعية والجماعية.

- برنامج المنحة الجزافية للتضامن (AFS) المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية المعوزة والعاجزة عن العمل. يقدر مبلغ المنحة الجزافية للتضامن بـ3000 دج شهريا، مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية، ويضاف لها مبلغ 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتجاوز عددهم ثلاثة أشخاص.

- برنامج التنمية الجماعية:(DEV- COM) يهدف هذا البرنامج إلى العمل على تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية الموجودة في المناطق المعزولة وتلبية احتياجاتهم عن طريق إنجاز مشاريع إجتماعية واقتصادية، مع إشراكهم في أطوار مختلفة من إنجاز هذه المشاريع قصد نشر الوعي الإجتماعي في أوساط هؤلاء الفئات.

- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الأستعمال المكثف لليد العاملة يهدف جهاز (HIMO – TUP) إلى خلق مناصب عمل مؤقتة تتطلب استعمال مكثف لليد العاملة من أجل صيانة المنشآت العمومية عبر القيام بأشغال لها منفعة اقتصادية واجتماعية، كما يهدف هذا البرنامج إلى ترقية المقاولات المحلية الصغيرة

- برنامج الجزائر البيضاء: (BLANCHE ALGERIE) يسمح هذا الجهاز بخلق مؤسسات جد صغيرة لتنظيف المحيط وتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يهدف إلى إدماج البطالين، لا سيما الذين تم إقصاؤهم من المنظومة التربوية بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية، تقدر مدة العقد في إطار هذا الجهاز بثلاثة (03) أشهر قابلة للتجديد ثلاثة (03) مرات

- برنامج منحة حاملي الشهادات: (PID) يندرج برنامج PID في إطار سياسة الإدماج المهني للشباب الباحثين عن العمل والحاملين الشهادات التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين والبالغين من العمر ما بين 19 و 35 سنة، قصد السماح لهم باكتساب خبرة مهنية ترفع من قابلية توظيفهم.

- برنامج النشاط والادماج الاجتماعي (DAIS) يستقبل هذا البرنامج غالباً الفئات البطالين القادرين عن العمل وغير المؤهلين، والتي تقل أعمارهم عن 60 سنة لمنحهم فرصة تمكنهم من تأطير ناجح يهدف إلى تتميم تكوينهم من جهة، وإلى تحضير مستقبلهم المهني من جهة¹³، "يتم تمويل المشاريع التابعة للوكالة من الصندوق الإجتماعي للتنمية"¹⁴ المشرع الجزائري من خلال الفصل الثالث من القسم الثاني من الأمر رقم 95/27 المؤرخ في 1995/12/30 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996 والمعنون بالحسابات الخاصة في الخزينة وبالظبط في المادة 160 و 162 منه لإيجاد حساب تخصيص خاص بحسابات الخزينة العمومية تحت رقم 302/085 عنوانه الصندوق الإجتماعي للتنمية يكون الوزير المكلف بالعمل والحماية الإجتماعية الأمر الرئيسي بصرف المبالغ المالية لهذا الحساب ويقيد في باب النفقات الخاصة بهذا الحساب الإعانات بعنوان دعم الفئات الإجتماعية المحرومة والإعانات بعنوان النشاط الإجتماعي عن قرب وإعانات لإحداث مناصب شغل في إطار ورشات أشغال المنفعة العامة والصالح العام والإعانات لإنشاء مؤسسات صغيرة¹⁵.

والجدول رقم (1) يوضح مختلف الأجهزة التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية .

السنة	العدد	البرنامج
سنة 2019	التكفل بـ 959.883 مستفيد، بالإضافة 291.054 شخص تحت الكفالة، من ضمنها 15.000 منصب جديد تم تبليغه الى الولايات	جهاز المنحة الجزافية للتضامن
سنة 2019	التكفل بـ 267.693 مستفيد من ضمنها 30.000 منصب جديد تم استحداثه	جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي
سنة 2019	التكفل بـ 40.710 مستفيد من ضمنها 20.000 منصب جديد تم استحداثه	جهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات
سنة 2019	خصص غلاف مالي مقدر بـ 5.016.45 مليون دج، هذا المبلغ سمح بتبليغ 1.300 مشروع جديد وخلق 8.300 مناصب عمل مؤقتة.	جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة
سنة 2019	المبلغ الإجمالي لكل مشروع 04 مليون دينار جزائري، تلتزم الوكالة بالتكفل بـ 90 % من قيمة كل مشروع فيما يساهم الطرف المستفيد بالمشاركة بـ 10 % المتبقية.	برنامج التنمية الجماعية
سنة 2019	إستفادة 341 شخص من برامج المساعدة والإدماج الإجتماعي المهني في إطار برامج الوكالة و326 شخص إستفاد من مختلف القروض لفتح نشاطات منتجة.	جهاز الخلايا الجوارية للتضامن

ماهي المجالات التي يشملها التمويل من طرف هذه البرامج: تشمل برامج التمويل عدة مجالات منها قطاع الري الطرق الطاقة و التربية الوطنية و التهيئة قطاع التضامن الوطني وقضايا المرأة وأيضا بعض المنشآت الصحية الجوارية، **ماهي مراحل الإستفادة من مشروع ضمن برامج التنمية الإجتماعية؟** يتم ذلك عبر مراحل وهي:

- **مرحلة التوعية و التحسيس** يتم خلالها تحريك الخلايا الجوارية لتوزيع كتيبات والإحتكاك المباشر مع السكان لشرح البرامج المتاحة للتمويل و يقوم بعدها المعني بإرسال ملفه ومعلوماته الى اللجنة.

- **مرحلة الدراسة و التقييم** يتم خلالها دراسة جدوى المشاريع من طرف الوكالة الوطنية و يتم تبليغ المعني بقبول مشروعه أو رفضه أو مزيد من المعلومات.

- **توقيع الإتفاقية** وهي المرحلة الأخيرة يتم توقيع عقد التمويل المشترك بين الوكالة والمجموعات السكانية المستفيدة من ذلك .

5. برامج الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية- حماية الأسرة وضمان إستقرارها

تسعى لتحقيق سياسة جديدة تعمل على إنخراط الفئات الهشة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من خلال توفير آليات تمكنهم من تحقيق مشاريعهم المصغرة، فسياسة الدولة الجزائرية من خلال مسارها الإجتماعي لن تتخلى عن سياستها الداعمة خاصة إتجاه فئات تحتاج تكفلا تاما بمشاكلهم خاصة الفئات المحتاجة، وبحسب " تصريح وزيرة و وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، كوثر كريكو، في حوار مع جريدة الشعب، بأن قطاع التضامن الوطني يحرص على تنفيذ مخطط عمل خلال فترة 2020-2024 لتنفيذ إلتزامات الدولة الإجتماعية المتعلقة بالشق الاجتماعي الذي هو أحد أهم الجوانب التي تعيرها الدولة عناية ضمن مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من طرف البرلمان بغرفتيه، ويعتمد البرنامج على نقطتين مهمتين الأولى ضبط إستراتيجية محكمة والثانية الرقمنة¹⁶ من خلال مايلي:

- **إستحداث 11** فرعا جهويا تضم إطارات وأعوانا، مهمتهم الرئيسية تسيير مختلف البرامج الإجتماعية الموكلة إليها، وذلك على مستوى الولايات التابعة لإقليم تخصص كل منها.

- وضع إطارات موزعين على مستوى 48 مديرية ولائية للنشاط الإجتماعي والتضامن و1.541 بلدية يسهرون على السير الحسن والأمثل للبرامج من خلال :
- القيام بتحقيقات إجتماعية ميدانية لصالح طالبي الإدماج من المواطنين من طرف مصالح الخلايا الجوارية للوكالة.
- وكذا من خلال تطبيق أعمال اللجان الولائية للإنتقاء والتأهيل، وهي لجان تضم ممثلين عن عدة قطاعات تسهر على إختيار المستفيدين حسب معايير تأهيل قانونية.
- الحرص على دفع مخالصات المنح الشهرية في المواعيد المحددة على مستوى مكاتب البريد المخصصة لها.
- القيام بإجراءات التغطية الإجتماعية للمستفيدين ومرافقتهم للحصول على بطاقة الشفاء، بطاقة المعاقين.
- دفع اشتراكات الضمان الإجتماعي لفائدة وكالات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي CNAS الموزعة عبر الولايات.
- مرافقة المستفيدين من المنح للإستفادة من مختلف الإعانات الإجتماعية الموكلة لقطاع التضامن الوطني مثل قفة رمضان، مجانية النقل بالنسبة للأشخاص المعاقين، الإستفادة من مختلف الإعانات العينية والنقدية.
- إمضاء إتفاقية بين المديرية العامة لوكالة التنمية الإجتماعية ووزارة البريد والمواصلات. يتم بموجبها دفع المخالصات الشهرية وصرفها للمستفيدين من جهاز المنحة الجزافية للتضامن من خلال مكاتب البريد الموزعة عبر التراب الوطني.

تسعي وكالة التنمية الإجتماعية لتحقيق شفافية واسعة في عملية إيصال المساعدات لمستحقيها ضمن أجهزة الإندماج الإجتماعي قصد ضمان السير الحسن والأمثل للأجهزة والبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف الوكالة، كونها

تستهدف فئات من المجتمع، من خلال تنفيذ وإحترام إجراءات خاصة في عملية إنقضاء المستفيدين¹⁷.

الإجراءات التي تضمن إستقرار الأسرة في المجتمع¹⁸:

وعليه فإن الإجراءات التي تسعى الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية تحقيقها من خلال أنظمة الحماية الإجتماعية، تعتبر من العوامل المساعدة التي تساعد الفئات الفقيرة والأكثر إحتياجاً على مواجهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص العمل، والإستثمار في صحة أولادهم وتعليمهم، وحماية المسنين من خلال:

- ضبط قوائم مستحقي الخدمات والمنح، التي يشرف القطاع على منحها، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، من خلال تنسيق العمل بين كل الفاعلين في الميدان لتحسين التكفل الجيد بالفئات الإجتماعية الهشة، في هذا الصدد تقوم الإستراتيجية الجديدة للقطاع، بعد ملاحظة أهم الفئات التي يتكفل بها من فئات هشة وذوي الإحتياجات الخاصة.

- تدعيم إنخراط الفئات الهشة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، من خلال خلق فرص عمل ذات إستقلالية مالية، بما يتناسب مع مؤهلاتها، عند الطبقة الهشة رجال ونساء القادرون على العمل بإختلاف مؤهلاتهم العلمية، العقلية والجسدية بتكيف هذه المؤهلات مع مشاريع مصغرة للوكالة الوطنية التي تعتبر من أهم آليات القطاع في وكالة التنمية الإجتماعية.

- وكالة التنمية الإجتماعية مع السياسة التدعيمية للدولة في صورة المنح التي تقدم كإعانات للطبقة الهشة ولذوي الإحتياجات الخاصة، أو لفئة الأرامل أو المطلقات ومساعدة إنخراطها في الحياة الإقتصادية، بتوفير مشاريع عن طريق الخلايا الجوارية التي تتحقق من الحالات الإجتماعية لهذه الفئات، وتقديم طريقة الإجراءات أو المساعدات التي يمكن أن تتلاءم مع مؤهلاتها.

- مساعدة المرأة الريفية، المرأة الماكثة بالبيت وذوي الإحتياجات الخاصة بمشاريع مناسبة لهم وفق إستقلالية إقتصادية والمادية .
- إستراتيجية القطاع ليست سياسة التدعيم المتمثلة في المنح، التي تستفيد منها الفئات الهشة فقط، لكن إرفاقها ومرافقتها بسياسة دعم إخراجهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق الإستقلالية الإقتصادية.
- مناطق الظل و التكفل بالمحتاجين:

تعرف مناطق الظل تضامنا حكوميا وتكافلا من أجل إخراجها من الواقع التنموي السئ إلي واقع يضمن العيش الكريم ، من خلال تنظيم قوافل تضامنية لمساعدة المحتاجين، لاسيما في مناطق الظل والمناطق النائية وسكان البدو الرحل للتكفل خاصة بالأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة وتوفير الرعاية الصحية والإنسانية والإجتماعية لسكان هذه المناطق، فمناطق الظل من أبرز إهتمامات الدولة والوزارة ووكالة التنمية الإجتماعية، وهي جزء من الفئات التابعة لقطاع التضامن، الذي يوجد فيها الكثير من الفئات الهشة وكذلك الفئات التي يتكفل بها القطاع في مناطق عديدة . يسعى القطاع من خلال الخلايا الجوارية، لضبط قوائم مستحقي المساعدات والمنح، حيث يعكف على وضع استراتيجية مضبوطة ومحكمة بالتنسيق مع كل القطاعات الوزارية التي لها علاقة بالموضوع من اجل ضبط المعوز المستحق للإعانة والتدعيم، بغية ضمان وصول مساعدات الدولة الى مستحقيها، حيث تكون الرقمنة هي الأساس الذي تعتمد العملية في عملها.

- التكفل بالفئات الهشة وأخرى من ذوي الإحتياجات الخاصة:

الإخراط في الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفئة الإحتياجات الخاصة، بتكليف الخلايا الجوارية من أجل القيام بتحقيقات إجتماعية لتحديد النشاطات التي تتلاءم مع المؤهلات الجسدية والذهنية لهذه الفئة بتخصيص نسبة لذوي الإحتياجات الخاصة، بتسهيل التسجيل عن طريق البريد الإلكتروني وهو موقع خاص لتقادي

عناء التنقل على هذه الفئة، مع ضرورة أن يكون الملف كاملاً عند إيداعه في الوكالة.

وأول وثيقة في الملف هي شهادة التأهيل التي تثبت إمتلاك الشخص المؤهلات للإستفادة من مشروع، وهي مطلوبة لكل الفئات سواء عن طريق غرف الصناعة التقليدية، أو شهادة التكوين المهني، إضافة إلى المرافقة والتدعيم ثلاث محاور يسيرون معا وفي نفس الوقت، فلا بد من التكوين والتدعيم والمرافقة، ومساعدتهم على تسويق منتوجاتهم وتسهيل التكفل بالمستفيدين من القرض المصغر الناجحين، بغية فتح الأبواب لهم لعرض منتوجاتهم فمن خلال الخلايا الجوارية ومن خلال تطوير هذه الآليتين سيتم الإستثمار في نشاطات محلية أخرى ناجحة.

- التكفل بالطفولة في مخطط عمل الحكومة نجد طريقة تعامل قطاع مع الطفولة المسعفة أو دور المسنين هو الحفاظ على تواصل الأجيال، ومن خلال الزيارات الميدانية ، كما أن هناك العديد من البرامج التي تمكن الطفل من التعرف على تاريخه منذ الصغر، من خلال المحافظة على هذا التواصل تم التنسيق مع وزارة المجاهدين بتزويد مراكز الطفولة التابعة للقطاع بكتب تاريخية ومجلات.

- التكفل بالأسرة النواة الأولى لبناء المجتمع:

الأسرة الجزائرية هي النواة الأولى في مجتمع جزائري متكامل ومتضامن وما يجعلها تقيم مجتمعا متكافلا ومتضامنا، لذلك تم تفعيل المجلس الوطني للأسرة والمرأة التابع للقطاع، وهو مجلس إستشاري من لبحث سبل وكيفية التكفل بالأسر لا بد من التكفل النفسي بهذه الأسر في منازلهم، لذلك تم إستحداث الخدمة الإلكترونية إستشارات أسرية، تتكفل بها الخلايا الجوارية المختصة التي تتكون من نفساني وطبيب يحاول كل واحد في إختصاصه تخفيف الضغط عن الأسرة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الأم بالأولاد وعلاقة الزوجة بالزوج، من أجل تحقيق نتائج إيجابية لهذه الخدمة.

- مساهمة الخلايا الجوارية التضامنية:

جهاز مكلف بترقية التنمية الإجتماعية لكل عمل يدخل في مجال نشاطها ويمكن إستحداثها وتشكيلها بقرار من الوالي على مستوى الحي السكني أو البلدية كما يتم حلها بنفس الكيفية تتضمن تشكيلتها فريق عمل متعدد الإختصاصات يتغير بتغير الخصائص والإحتياجات الإجتماعية لمناطق تواجدها يكون موضوعه تحت سلطة المدير المكلف بالنشاط الإجتماعي ولها وسائل بشرية ومالية ولها أهداف ومخطط عمل تظم طبيب عام وأخصائي إجتماعي وأخصائي نفسي ومربي متخصص ومساعد إجتماعي ومكون في الشبيبة والرياضة منشط ثقافي بالإضافة إلي كل شخص مهتم ويقدم مساعدة للخلية يتم إختيارهم من طرف مجلس التشاور¹⁹.

- مهامها ودورها : دور الخلايا الجوارية للتضامن في مرافقة مختلف سياسات الدولة الرامية الى التكفل بسلكان المناطق المعزولة عبر الوطن، إذ تقوم من خلال خلاياها الجوارية بالتقرب من الفئة الهشة من المواطنين والمناطق المعزولة و المهملشة من أجل معرفة إنشغالاتهم عن واقعهم ومحيطهم كما تعمل الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية على تحقيق التنمية المنشودة سواء على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي، ولا يقتصر تمويل المشاريع فقط بل تقوم الوكالة من خلال خلايا الاصغاء الجوارية بمتابعة المشاريع قصد ضمان الإستمرارية للمشروع والدعم والمساهمة في إستخراج البطاقة الإجتماعية للفئة المعنية وتحديث معلوماتها من طرف البلدية، وتطوير النشاطات التي تعزز تحسين مستوى المعيشي الإجتماعي والإقتصادي للفئات الضعيفة والمحرومة، وحصر الإحتياجات وتنفيذ العمليات التضامنية وإعداد التقارير ومرافقة الفئات المحرومة وتنفيذ المشاريع وتحديد المتطلبات الإجتماعية التي تحتاجها الأسرة وضع الخطط والتسهيلات مع المجلس الشعبي البلدي وتقديم الإعانات لمستحقيها وتوزيعها والمساهمة في إعداد برامج التدخل والنشاطات التي يجب تقديمها

للمحتاجين²⁰. وذكرت في هذا السياق أن عدد هذه الخلايا بلغ 275 على المستوى الوطني، مؤكدة التزام قطاعها بالعمل من أجل "تعزيز جهود الدولة للتكفل الأمثل بسكان المناطق المعنية بمختلف البرامج الموجهة لها والرامية الى تحقيق تكافؤ الفرص²¹.

- **المساعد الإجتماعي في وكالة التنمية الإجتماعية:**
يعمل المساعد الإجتماعي على تحقيق الأهداف التي تنشدها الوكالة ومن أهداف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية من خلال الخلايا الجوارية التابعة لها أن تقدم إمكانية الاندماج المهني والإجتماعي والإقتصادي، وإنشاء مناصب شغل والمرافقة و تقييم الاحتياجات للفئات الهشة و ذلك بالعمل الجواري والمشاركة مع السلطات المحلية،إنطلاقاً مما سبق يمكن وضع النقاط التالية التي تعتبر من أبرز مهام المساعد الإجتماعي في الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية و الخلايا الجوارية :

- يقوم المساعد الإجتماعي بالخروج من أجل إعداد التحقيقات الإجتماعية تمهيداً لتسهيل العمل الجواري للخلايا أو الوكالة متمثلة في باقي طاقم الخلية الجوارية من طاقم طبي وتقني ونفسانيين.

- تقييم الإحتياجات من خلال المناقشة و الحوارات التي يجريه مع الفئات الهشة و المحرومة حيث يمكن للمساعد الاجتماعي ان يلمس الجانب الانساني و ترجمته الى معلومات وإرشاد الفئات المعنية الى ما يمكن أن يفيدهم في إطار أحد البرامج التي تقدمها الوكالة.

- التنسيق مع مختلف الجمعيات الخيرية العاملة على مستوى البلديات حيث يكون المساعد الإجتماعي شبكة دعم من مسؤولين محليين فاعلين و ناشطين للتنسيق معهم مستقبلاً.

- يعمل المساعد الإجتماعي بالتنسيق مع الخلايا الجوارية على الإبلاغ و رفع الإنشغالات و التبليغ عن الحالات الإجتماعية قصد الحصول او اعادة الحقوق

وذلك من خلال التوجيه نحو مديريات النشاط الإجتماعي بالولاية والمديريات التابعة لها و التابعة أيضا لوزارة التضامن الوطني.

- يعمل المساعد الإجتماعي علي التثقيف وتبسيط المفاهيم و المصطلحات وشرح بعض البرامج التي تقدمها الوكالة التي من شأنها تحسين ظروف معيشة السكان و تأمين فرص العمل و الشغل و يعمل أيضا على تقديم المعلومات الضرورية التي تخصصها الدولة لهذه الفئات وشروط الحصول عليها كبرامج الحماية الإجتماعية والدعم الإجتماعي، بطاقة الشفاء والمنحة الجزافية التضامنية النقل المدرسي الصحة المدرسية وبطاقة الإعاقة عطلة الأمومة والتلقيحات والوقاية من سرطان الثدي و الكشف المبكر له وحماية الطفولة²².

ومنه نستنتج بأن الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية تعتبر من روافد التنمية الإجتماعية في الجزائر، إذ تقوم بمساعدة ودعم الفئات الإجتماعية التي تعاني من التهميش والإقصاء والفقر والحرمان، وتعمل الوكالة على تحقيق منفعة إقتصادية وإجتماعية من خلال الخلايا الجوارية للوكالة بالإدماج المهني وخلق مناصب شغل و المرافقة النفسية و تقييم الحاجات وتوفير المتطلبات الضرورية للفئات المحتاجة للرعاية، وبذلك تحاول الوكالة مساهمة متطلبات المرحلة الإجتماعية والإقتصادية التي تعيشها الجزائر، من خلال برامج هادفة ومتنوعة وفق تدابير و آليات، موجهة للتكفل بالفئات الهشة بناء على متطلبات إحتياجات كل فئة، ويبقى دورها الأساسي الأساسي مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الذي يمس الفئات الإجتماعية المحرومة في المجتمع.

الخاتمة:

تطوير الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية التي تعكس ضرورة محاربة الفقر والإقصاء بتعزيز إجراءات الخدمات الأساسية للحماية الإجتماعية الذي يحتوي على الأولويات في مجالات التعليم والتكوين والصحة والتغذية

والتشغيل وتوفير الماء والنوع وحماية الطفل وتحفظ المناطق ذات الأولوية في الوسط الريفي والأحياء الهشة بالوسط الحضري ببرامج تنفيذية وطنية تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية.

ومن أولويات وزارة التضامن وقضايا الأسرة من خلال هذه البرامج تحسين وترقية العمل التضامني إنطلاقاً من مبدأ التضامن يعني الجميع عبر توسيع وتنويع وتأطير نطاق النشاط التضامني من خلال إشراك كافة الفاعلين والشركاء في إطار منسق ومنسجم، بتشجيع المتعاملين الخواص على الإنخراط بفعالية في مختلف البرامج التضامنية، مع الالتزام بمسؤولياتهم للتكفل الأمثل بالشرائح الحساسة من المجتمع لتحديد تطلعاتها وإنشغالاتها وإحتياجاتها المختلفة والتكفل الفعلي بها في إطار تكريس مبادئ العدالة الإجتماعية والإدماج وتكافؤ الفرص فنظام الحماية الإجتماعية وتنفيذه يتطلب التنسيق بين مختلف المنظمات المشاركة في توفير خدمات الحماية الإجتماعية والتحويلات المرتبطة بها ويشمل مختلف الوزارات التنفيذية والهيكل اللامركزية ومنظمات المجتمع المدني.

وعليه لضمان أكبر حماية للأسرة الجزائرية وإستقرارها في المجتمع يتطلب :
من السلطات العمومية التنسيق الملائم على المستوى المحلي مع الفئات المحتاجة حتى تكون البرامج فعالة.

- إنشاء عدد أكبر من الخلايا التضامنية الجوارية عبر الأحياء والمناطق الريفية والمعزولة على وجه الخصوص وهذا حتى تتمكن من الإصغاء للأشخاص الضعفاء وتقديم المساعدة اللازمة لهم في إطار مختلف أجهزة التضامن الموجودة.

- اللجان المحلية للتضامن ينبغي أن تتعامل مع الفئات الضعيفة بطريقة متكاملة من خلال إشراك السلطات المحلية في مختلف مساعيها مذكرة بأثر أجهزة الدعم و المساعدة على الفئات الهشة.

- تنصيب لجنة محلية تنسيقية للتكفل بإنشغالات الفئات الهشة المعبر عنها وهذا للتمكن من تجسيد البرامج الوطنية للتضامن بسرعة و بفعالية ملحة على أهمية إشراك الجامعة في مهام التكفل بهذه الفئات.
- تجسيد تنمية مستدامة و متكاملة قائمة على أساس تقاسم الفرص بالنسبة لمختلف فئات المجتمع.
- البرامج البلدية للتنمية و مختلف مشاريع التنمية المحلية المتكاملة التي بادرت إليها الدولة ينبغي أن ترافق النشاطات التضامنية المزمعة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و وكالة التنمية الإجتماعية.
- وضع رؤية شاملة و متكاملة لإنهاء معاناة الفئات الهشة.
- دور الخلايا الجوارية التضامنية في دعم المرأة المنتجة خاصة في مجال التكوين والمرافقة والتسويق، بحيث أن قطاع التضامن الوطني يعمل على إكتشاف الراغبين في ممارسة الأنشطة المنتجة خاصة في المناطق النائية وتأهيلهم ثم توجيههم لكي يتمكنوا من توسيع نشاطاتهم وذلك وفق إستراتيجية القطاع.
- التهميش والإحالات :

- 1- صلاح هاشم الحماية الإجتماعية للفقراء قراءة في معني الحياة لدي المهمشين مؤسسة فريد ريش إبيرت مكتب القاهرة مصر سنة 2014 ص 102 بتصرف.
- 2- علام سعد طه ، كتاب التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية، القاهرة مصر، سنة 2003، ص218 .
- 3- دليل إدماج مبادئ العدالة الإجتماعية في السياسات الإنمائية، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، سنة 2020 ، ص76.
- 4- منظمة العمل الدولي ، بناء مستقبل الحماية الإجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان البند الخامس من جدول الأعمال، ط1، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا، الدورة 2021/109 ، ص50.

- ⁵- دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الإجتماعية القائمة على المشاركة، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، سنة 2019، ص 26.
- ⁶- المرسوم التنفيذي، رقم 96/232 المؤرخ في 13 صفر 1417 الموافق ل 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة في 30 جوان 1996، ص18.
- ⁷- المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 08/09، المؤرخ في 2008/01/27 الذي يسند إلى وزارة التضامن الوطني سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2008.
- ⁸- مجموعة النصوص التطبيقية و التنفيذية، المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نشر في جوان 2001، ص7.
- ⁹- المرسوم التنفيذي، رقم 96/232، مرجع سبق ذكره، ص 18
- ¹⁰- مكاك ليلي، دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة شهادة الماجستير في علم الإجتماع تخصص علم الإجتماع العائلي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011، ص57.
- ¹¹- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات وأوجه القصور، الملتقى الدولي حول الإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 16/15/نوفمبر/2011، ص6.
- ¹²- جمال الدين بن سنان المدير العام لوكالة التنمية الإجتماعية رسالة وكالة التنمية الإجتماعية العدد الرابع ماي 2007
- ¹³- عدون ناصر دادي، البطالة وإشكالية التشغيل في برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد الهيكلي من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010، ص 51.بتصرف
- ¹⁴- المرسومين التنفيذييين رقم 96/469 و 96/470، المؤرخين في 14 شعبان 1417 الموافق 25 ديسمبر 1996، يحددان كفايات تطبيق المادة 162/160 من الأمر رقم

95/27، المؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق 30 ديسمبر سنة 1995 و المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد83، الصادر بتاريخ 1996/12/25 .

15- بوقبرين عابد، الدور الحمائي لوكالة التنمية الإجتماعية ADS في مكافحة البطالة وتحقيق الأمن الإجتماعي، مجلة القانون، العدد 08 ، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، جوان 2017، ص 263 .

16- كوثر كريكو ، وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، الفئات الهشة تحظى دوماً بالدعم وإنخراطها في الحركة الاقتصادية أولوية الدولة الجزائرية ، تصريح منشور في مقال الجريد الشعب الجزائرية العدد18339، بتاريخ الأربعاء 26 أوت 2020 .

17- زوج سامية ،عنون خالد، مهنة الخدمة الإجتماعية ضمان لجودة التدخل الإجتماعي ،فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان المؤسسة بين الخدمة العمومية ودارة الموارد البشرية، العدد الثالث والخاص ،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية جامعة البليدة ، 2015/11/01 ،ص93. يتصرف.

18- كوثر كريكو، نحو إرساء قواعد جديدة للتكفل الأمثل بالفئات الهشة في المجتمع وتشجيع دور المرأة المحوري ومشاركتها في مسار تنمية البلاد ،الحفل التكريمي للمرأة الجزائرية بالمركز الدولي للمؤتمرات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2023 الجزائر .

19- المواد رقم 08/07/06/03/02 من المرسوم التنفيذي رقم 2000/37 المؤرخ في 2000/02/07 الذي يحدد كفايات إحداث خلايا الجوارية والتضامنية وتنظيمها وتسييرها الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05/سنة 2000 ،ص13

20- أحلام مرابط، زكريا جرفي، دور وكالة التنمية الإجتماعية الجزائرية في توفير مناصب الشغل، الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل والتنمية، 2018/12/10/9 جامعة بني سويف، مصر، ص263 .

21- كوثر كريكو، وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، دور الخلايا الجوارية للتضامن في التنمية الإجتماعية، اللقاء الوطني وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والأسرة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الخميس، 22 ديسمبر 2022 في قصر المؤتمرات الجزائر.

22- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الإجتماعي، مديرية حماية وترقية الأسرة، موقع الوزارة www.msnfcf.gof.dz

قائمة المراجع :

المؤلفات :

- 1- صلاح هاشم، (2014)، الحماية الإجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدي المهمشين ، القاهرة مصر ، مؤسسة فريد ريش إبيرت
 - 2- سعد طه علام (2003)، كتاب التنمية والدولة ، القاهرة مصر، دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية.
 - 3- ناصر دادي عدون ، (2010) ، البطالة وإشكالية التشغيل في برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الهيكلي من خلال حالة الجزائر ، الجزئر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- الأطروحات :**

- 1- ليلي مكاك ،(2010/2011)، دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع العائلي،، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- المقالات :**

- 2- بوقبرين عابد، (2017)، الدور الحمائي لوكالة التنمية الإجتماعية ADS في مكافحة البطالة وتحقيق الأمن الإجتماعي، مجلة القانون، العدد 08 ، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي أحمد زبانه بجليزان، الجزائر.
- الملتقيات :**

- 1- عبد الله غالم ، حمزة فيشوش،(15/16/نوفمبر/2011) ،إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات وأوجه القصور، الملتقي الدولي حول الإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة .

- 2- سامية زبوج ، خالد عنون ،(01/11/2015) ،مهنة الخدمة الإجتماعية ضمان لجودة التدخل الإجتماعي ،فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان المؤسسة بين الخدمة العمومية ودارة الموارد البشرية، العدد الثالث والخاص ،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية جامعة البليدة .

- 3- أحلام مرابط، زكريا جرفي،(09/10/2018)، دور وكالة التنمية الإجتماعية الجزائرية في توفير مناصب الشغل، الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل والتنمية، جامعة بني سويف، مصر،

التقارير :

- 1- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(2020)، دليل إدماج مبادئ العدالة الإجتماعية في السياسات الإنمائية، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان .

2- منظمة العمل الدولي، (الدورة 2021/109)، بناء مستقبل الحماية الإجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان البند الخامس من جدول الأعمال، ط1، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا.

3- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (2019)، دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الإجتماعية القائمة على المشاركة، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان،

4- جمال الدين بن سنان، (العدد الرابع ماي 2007)، المدير العام لوكالة التنمية الإجتماعية رسالة وكالة التنمية الإجتماعية .

- كوثر كريكو ، (العدد18339، بتاريخ الأربعاء 26 أوت 2020)، وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، الفئات الهشة تحظى دوماً بالدعم وإنخراطها في الحركية الإقتصادية أولوية الدولة الجزائرية ، تصريح منشور في مقال الجريد الشعب الجزائرية .

5- كوثر كريكو،(8 مارس 2023)، نحو إرساء قواعد جديدة للتكفل الأمثل بالفئات الهشة في المجتمع وتشجيع دور المرأة المحوري ومشاركتها في مسار تنمية البلاد ،الحفل التكريمي للمرأة الجزائرية بالمركز الدولي للمؤتمرات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ،الجزائر .

6- كوثر كريكو،(الخميس، 22 ديسمبر 2022)، وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، دور الخلايا الجوارية للتضامن في التنمية الإجتماعية، اللقاء الوطني وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والأسرة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، في قصر المؤتمرات الجزائر.

النصوص القانونية :

1- المرسوم التنفيذي، رقم 96/232 المؤرخ في 13 صفر 1417 الموافق ل 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة في 30 جوان 1996، ص.18

2- المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 08/09، المؤرخ في 2008/01/27 الذي يسند إلي وزارة التضامن الوطني سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد05، الصادرة في 30 جانفي 2008.

3- مجموعة النصوص التطبيقية و التنفيذية، المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،نشر في جوان 2001، ص.7

- 4- المرسوم التنفيذي، رقم 96/232 ، مرجع سبق ذكره ، ص 18
 - 5- المرسومين التنفيذيين رقم 96/469 و 96/470 ، المؤرخين في 14 شعبان 1417 الموافق 25 ديسمبر 1996، يحددان كيفيات تطبيق المادة، 162/160 من الأمر رقم 95/27 ،المؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق 30 ديسمبر سنة 1995 و المتضمن قانون المالية لسنة 1996،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد83، الصادر بتاريخ 1996/12/25
 - 6- المواد رقم 08/07/06/03/02 من المرسوم التنفيذي رقم 2000/37 المؤرخ في 2000/02/07 الذي يحدد كيفيات إحداث خلايا الجوارية والتضامنية وتنظيمها وتسييرها الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05/سنة 2000 ،ص13
- المواقع الإلكترونية :**
- 1- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة www.msnfcf.gof.dz موقع الوزارة